ISSN: 2253-0347
مجلــة علوم الإنسان والمجتمع
Journal of Human and Society sciences
EISSN: 2602-781X
المجلد: 11 / العدد:02 / السنة: 2022 / ص ص:367- 386

دور البناء الريفي في التقليل من مشكلات النمو الحضري العشوائي -دراسة ميدانية بدائرة الحامة–خنشلة

The role of rural construction in reducing the problems of random urban growth - a field study in the district of Hamma - Khenchela

تاريخ الإرسال: 06/ 01 / 2022 تاريخ القبول: 06 / 06 / 2022 تاريخ النشر: 10/ 06 /2022

الجمعي بريش1 مصطفى عوفي2

1جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، ***Email :*** *berriche.djemai@univ-khenchela.dz*

2جامعة باتنة1، الحاج لخضر، الجزائر، ***Email :*** *rahma2014@gmail.com*

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على إحدى الاستراتيجيات المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية لتطوير الريف الجزائري وجعله منطقة استقرار وتحسين نوعية الحياة فيه.

وانطلاقا من هذا الموضوع تم التطرق في هذا المقال إلى دور البناء الريفي في نمو المدن الجزائرية، وهي دراسة ميدانية لبلدية الحامة ولاية خنشلة (الجزائر)، وتوصلنا من خلالها إلى عدة نتائج أهمها:

-إن الهجرة العكسية التي عرفتها المنطقة مؤخرا ساهمت وبقسط كبير في التقليص من البناءات الفوضوية في منطقة البحث.

-المشاريع المنجزة في إطار البناء الريفي أدت إلى التقليل من ظاهرة النزوح الريفي نحو المدينة.

الكلمات المفتاحية: الدور؛ البناء الريفي؛ المدينة؛ النمو.

المؤلف المرسل: الجمعي بريش، ***Email :*** *berriche.djemai@univ-khenchela.dz*

Abstract:

This study aims to identify one ofalgeria'sstartagies for the development of the Algerian countryside and make it an are of stability and quality of life

From this point og view ,the role of rural construction in the growth of Algerian cites is discusses in the article. It is a field stady of the municipality of el hamma in the province of khenchela (algeria) through which we have reached a number of rusults including:

The region's recent reverse migration has contributed significantly to reducing the chaotic construction in the research area projects under rural construction have reduced the phenomenon of rural displacement to the city

rural areas have known such development and improve the good quality of housing through financial support provided by the Algerian state.

Keywords: Role; rural construction; growth; city.

مقدمة:

انتهجت الجزائر منذ العقد الأخير سياسات واستراتيجيات تنموية متعاقبة لتطوير الريف وتقدمه من خلال المشاريع التنموية معتمدة في ذلك على التنمية الريفية كسياسة فعالة لإعادة إعمار الريف مستعينة بالعديد من الآليات والأدوات كالدعم المالي، القروض المصغرة، البناء الريفي...

ويعتبر هذا الاخير إحدى السياسات التنموية الفعالة وأبرز الآليات التي تسعى الجزائر من خلالها إلى العمل على التقليل من ظاهرة الهجرة الريفية نحو المدن والتي أدت إلى بروز مشكلات متعددة.

كما اعتمدت الدولة في ذلك على رصد إمكانيات مادية وبشرية من دعم مادي ومتابعة ميدانية لتجسيد أهدافها على المدى البعيد والمتوسط.

والموضوع الذي نحن بصدد دراسته يتناول دور البناء الريفي في التقليل من مشكلات النمو الحضري بالمدن الجزائرية، معتمدين في ذلك على التوجهات الحديثة للمقاربات السوسيولوجية التي تربط التنمية الريفية بالنظم الاجتماعية، الثقافية والسياسية للفرد، ومدى مساهمته في عملية التنمية.

ألإشكالية

تمثل المدن إحدى الظواهر العالمية التي تحوي التجمعات السكانية بمختلف أطيافها، بتوفرها على العديد من المزايا لمختلف الخدمات وفرص العمل، إضافة إلى نموها الحضري السريع والواسع بفعل الزيادة الديموغرافية والهجرة الكثيفة نحوها، خاصة وأن المدن تتمتع بعوامل جاذبة وتسيطر على مختلف المشاريع والمرافق تجعل تيار الهجرة يتجه بصفة دائمة نحوها.

وقد بلغت هذه الظاهرة أوجها في منتصف القرن التاسع عشر في الدول المتقدمة بفضل الثورة الصناعية التي اعتبرها المنظرون بمثابة نقطة التحول في الحياة الحضرية، وانتقلت هذه الظاهرة إلى الدول النامية بفضل الانفجار السكاني والاستعمار والتوطين الصناعي.

والجزائر إحدى هاته الدول التي عرفت تضخم سكاني ونمو حضري غير المتزن ، بدأت ملامحه الأولى تظهر منذ المرحلة الاستعمارية، فكان للزيادة السكانية والهجرة الريفية صوب المدن أثر بليغ في تغيير المجال العمراني، وظهرت مشكلات معقدة وازدادت تعقيدا بعد الاستقلال، حيث ظهرت أزمات حادة في الإسكان سواء من حيث المناطق المتدهورة كالأحياء القديمة الموروثة عن الحقبة الاستعمارية وانتشار ظاهرة الأحياء القصديرية واستفحال البناء الفوضوي على أطراف المدن، مما كان له تأثير كبير على التنظيم المجالي والعمراني للمدينة، الأمر الذي يعوق البناء الاجتماعي عن أداء وظائفه الأساسية، مما دفع بالسلطات العمومية إلى التفكير جديا في أخذ التدابير اللازمة حيال هذه الظاهرة للتخفيف من حدتها في الحواضر والاهتمام بالريف لما له من أهمية بالغة، فلقد أصبح النهوض به ضرورة اجتماعية يفرضها الشعور بأهمية هذا الجانب من مجتمعنا، ومنه فإن التأكيد على تنمية المجال الريفي في الدول النامية لا يمكن أن يتم دون عناية خاصة بالريف، وذلك بتحسين أوضاعه من خلال خدمته في شتى الميادين، سواء منها الخدمات الصحية أو التعليمية أو الزراعية...

لهذا الغرض شرعت الجزائر في السنوات الأخيرة بإعطاء أهمية كبرى للفضاء الريفي، وذلك من خلال تطبيق استراتيجيات متعاقبة بهدف تنمية وتحقيق التوازن الاقتصادي به، والذي بدوره يعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لسكان الريف من خلال تثبيتهم عن طريق تقليل النزوح الريفي الذي بدوره يقلل من ظاهرة الهجرة إلى الوسط الحضري.

ومدينة خنشلة إحدى المدن الداخلية ذات الطابع الفلاحي، والتي عرفت تفشي ظاهرة البناءات الفوضوية على أطراف المدينة وعبر مداخلها، وتعود أساسا إلى الهجرة من المناطق الريفية المجاورة، مما أضفى على المدينة تشوه محيطها العمراني، الشيء الذي أدى بالسلطات المحلية والمركزية للإسراع والعمل على التقليص من هذه الظاهرة ومعالجتها في أساسها من خلال ترقية المناطق الريفية عن طريق عدة آليات منها البناء الريفي، الدعم الفلاحي، القروض المصغرة...الخ.

من خلال اعتمادنا على دور البناء الريفي في المساهمة في نمو المدن الجزائرية و دالك من خلال دراسة ميدانية لإحدى المدن الجزائرية والمتمثلة في بلدية الحامة دائرة الحامة ولاية خنشلة، والذي نعتمد من خلاله على التوجهات الحديثة للمقاربات السوسيولوجية للسكان والتنمية الريفية، إضافة إلى الاتجاه الماركسي والماركسية المحدثة ونظرية الفروقات الريفية الحضرية، محاولين في ذلك إعطاء البعد الإنساني للظاهرة، لأن المشكل في الأساس يتجاوز المعيار الكمي المؤسساتي إلى النظم الثقافية والاجتماعية للأفراد ومدى مساهمتهم في نمو المدن الجزائرية في شقها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

من هذا المنطلق يكون التساؤل الرئيسي قد فرض نفسه مفاده:

* هل يساهم البناء الريفي في التقليل من مشكلات النمو الحضري العشوائي؟.

ويتفرع منها تساؤلات فرعية هي:

-هل للبناء الريفي دور في خلق توازن سكاني في المدن الجزائرية ؟

-الى اي مدى يؤدي البناء الريفي الى التخفيف من الضغط السكاني و ترقية الحياة الريفية ؟

-هل أن الدعم المادي الريفي يقلل من مشكلات السكن بالمدينة؟

أسباب اختيار الموضوع

ويتلخص فيما يلي:

1-معرفة أهم التغيرات التي تحدث في الريف الجزائري ومدى مساهمته في نمو المدن.
2-محاولة إضفاء التحليل السوسيولوجي على هذا النوع من الدراسات.
3-الرغبة في التعرف على دور البناء الريفي ومدى مساهمته في حل مشكلات المدينة.

أهمية الدراسة

فتكمن فيما يلي:

1-الحاجة إلى دراسات علمية ميدانية لمعالجة علاقة التنمية الريفية وارتباطها بمشكلات المدينة.
2-فتح المجال لأبحاث أخرى للتعمق في هذا الموضوع من خلال طرح إشكالات مستقبلية.
3-إبراز دور البناءات الريفية في ترقية الحياة وازدهارها في الريف.

أهداف الدراسة .

1-محاولة الكشف عن بعض مظاهر التنمية الاجتماعية في الريف من خلال التركيز على البناء الريفي.
2-معرفة أهم الصعوبات التي يواجهها المستفيدين من السكن الريفي.
3-محاولة تحسين القدرة على فهم الواقع الريفي وعلاقته بالتنمية المحلية.

فرضيات الدراسة

تعتمد الدراسة على فرضية رئيسية وفرضيات فرعية هي:

- الفرضية الرئيسية مفادها: للبناء الريفي دور في التقليل من مشكلات النمو الحضري العشوائي .

ويتفرع عنها فرضيات فرعية:

-للبناء الريفي دور في خلق توازن سكاني في المدن الجزائرية.
- يؤدي البناء الريفي الى التخفيف من الضغط السكاني و ترقية الحياة الريفية. .
-الدعم المادي الريفي يقلل من مشكلات السكن بالمدينة.

2- تعريف البناء:

أ- لغة: البناء مشتقة من كلمة بنى،يبني،بناء أو يعنيها أقام جداره والبناء جمعه أبنية ويقصد به التعمير أو التشييد. (عربي-عربي)

ب- اصطلاحا:لقد عرف البناء بأنه مجموعة من المواد أيا كان نوعها جبسا أو جيرا أو حديدا أو كل هذا معا، أو شيئا غير هذا شيدته يد الإنسان... أن يكون البناء معدا لسكن إنسان أو لإبداع أشياء، فالحائط المقام بين حدين بناء...(الشريف، 1994، صفحة 29)**ج- إجرائيا:** هو كل ما يبنى ويشيد على

الأرض سواء كان ذلك بالحجارة أو القرميد أو الطين أو الإسمنت أو مواد مختلفة لإنشاء بنيان ورفع قواعده.

3- تعريف الريف:

أ- لغة: هي كلمة تدل أو تشير إلى كلمة (rural) ونعني بها (القرية)، أما إذا عدنا إلى معاني الريف في اللغات الأخرى، نجد في اللغة اليونانية (runis) الذي يحمل صفتين متشابهتين هما (rustitus) و(rusalis)، وهاتان الصفتان هما السمة الريفية.(نخبة من الأساتذة، 1975، صفحة 17)

ب- اصطلاحا:عند **روبرت ريدفيلد** هو عبارة عن جمع صغير ناسه قليلون للدرجة التي يمكن كل عضو فيه من معرفة بقية الأعضاء معرفة تامة وهو مجتمع معزول غير متعلمولكن متجانسومتضامن والتقنية فيه بسيطة والتقسيم الوظيفي بين الجنسين معدوم وإن وجد فهو محدود جدا وهو مستقلاقتصاديا عن الجماعات الأخرى والسلوك فيه عفوي وتقليدي وشخصي. (عربي-عربي)

ج- **إجرائيا:**الريف هي المناطق المحيطة بالمدن عادة وتمتاز بالمناطق الطبيعية والزراعية فهو يختلف كثيرا عن المدن من ناحية الحجم والتجانس والحراك الاجتماعي.

.4- تعريف المدينة

أ- لغة:جمع مدائن ومدن ومرجعها إلى كلمة "دين" وتعني تجمع سكاني يزيد على تجمع القرية.

والمدينة مشتقة من كلمة "دين" قد تعني الخضوع والالتزام والانقياد أو تعني وجود قوانين وسلطة إداريةوسياسة مركزية (حكومة) يخضع لها السكان حيث تشرف هذه السلطة على تطبيق هذا القانون وفرض النظام. (عربي-عربي)

ب- اصطلاحا:"المدينة ضد البداوة وهي مرحلة سامية من مراحل التطور الإنساني وتتمثل في إحراز التقدم في ميادين الحياة والعلاقات الاجتماعية وفي مظهر الرقي العلمي والفني والأدبي التي تنتقل في المجتمع من جيل إلى آخر".(عوض، 1997، صفحة 195)

-عند أرسطو تمثل المدينة مجموعة من الذكريات الصخرية التي نتمكن من إدراك معانيها ومكوناتها.

ج- **إجرائيا:**المدينة هي تجمعات سكانية كبيرة وغير متجانسة تعيش على قطعة أرض محدودة نسبيا وتنتشر فيها تأثيرات الحياة الحضرية المدنية، ويعمل أهلها في الصناعة والتجارة والوظائف السياسيةوالاجتماعية ،(الشبكة الاستراتيجية)

5- منهج الدراسة

إن البحث العلمي هو الدراسة العلمية الدقيقة والمنظمة لظاهرة معينة باستخدام المنهج العلمي للوصول إلى حقائق يمكن الاستفادة منها والتحقق من صحتها.

فمن خلال المنهج الوصفي المعتمد نتطلع إلى الوصف الدقيق والتفسير العلمي للظاهرة، (أحمد، 1992، صفحة 127) باعتبار أن الدراسات الاستطلاعية والوصفية تنطلق من الواقع، إضافة إلى تركيزنا على المنهج الإحصائي الذي ساعدنا على توظيف المعطيات الإحصائية المستقاة من مختلف الهيئات والمصالح المعنية من أجل تحليل الظاهرة وربطها بهذه المعطيات كميا.

6- مجالات الدراسة

المجال العام للدراسة: فنقصد بالمجال المكاني المنطقة التي أجريت بها الدراسة، ودراستنا هذه أجريت بولاية خنشلة التي تقع في الشمال الشرقي الجزائري وبالتحديد في منطقة الأوراس، وهي الولاية رقم 40 وفقا للتقسيم الإداري الجزائري لسنة 1984، تتوسط كل من ولاية أم البواقي شمالا وولاية باتنة غربا وولايتي الوادي وبسكرة جنوبا وتبسة شرقا، تتربع على مساحة قدرها 136.200كلم^{2}وتنقسم إلى 08 دوائر و21 بلدية.

في حين المجال الخاص للدراسة: ويتمثل في بلدية الحامة دائرة الحامة كمجال لهذه الدراسة، حيث تقع هذه الأخيرة غرب ولاية خنشلة يحدها من الشرق بلدية خنشلة (مقر الولاية) ومن الجنوب بلدية طامزة ومن الغرب بلدية قايس ومن الشمال بلدية بغاي، وتتربع على مساحة قدرها 16.821كلم^2 ويبلغ عدد سكانها 12.051 نسمة حسب إحصاء 2008، وتم اختيارها بحكم أنها تأتي في المرتبة الثانية بعد بلدية طامزة من حيث الاستفادة من حصص البناء الريفي، كما أنها تعتبر نموذجا في تجسيد مشروع البناء الريفي ميدانيا.

أ- المجال الزمني: أجريت الدراسة الميدانية خلال سنة 2015 وبالتحديد ما بين 20 أفريل إلى غاية 05 جوان.

ب- المجال البشري: وهو المجال الذي تتحدد فيه الكثافة السكانية للموقع الجغرافي محل الدراسة، وفي دراستنا هذه تم القيام بتحديد المستفيدين من إعانة الدولة الخاصة بالبناء الريفي لبلدية الحامة، حيث قدر عدد المستفيدين بـ 1406 مستفيد موزعين على 09 مشاتي وهم كالآتي: مشتة أولاد بلقاسم

بـن مـراح، مشتةلمحاشـة، مشـتة أولاد عبـد الـرحمن، مشـتة أولاد أحمـد بـن مـراح، مشـتة أولاد خالـد، مشتة أولاد سي موسى، مشتة أولاد مبارك، مشتة أولاد عباس ومشتة أولاد ميرة.

7- عينة الدراسة

اعتمدت دراسـتنا على اختيار العينـة العشـوائية البسـيطة، والتي اعتمدنا فيها على اقتناء المفـردات الأكثر تمثـيلا لمجتمـع الدراسـة، حيـث تـم اختيـار 140 مفـردة؛ أي مـا نسـبته 10% مـن المجتمع الأصلي، وينتمي معظمهم إلى فئة الشباب والكهول، وهي الفئة التي تملك وعي تنموي كبير، إضافة إلى كونها تتلاءم وطبيعة الموضوع.

8- أدوات جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على اختيار ثلاث أدوات هي:

الملاحظة: وتم اختيار الملاحظة البسيطة كوسيلة لمتابعة ومشاهدة كيفية التوزيع والاستفادة من السكن الريفي في بلدية الحامة.

المقابلة: أجريت المقابلة مع المكلف بالبناء الريفي بالمصلحة التقنية لبلدية الحامة، حيث تم اطلاعنا على بعض أهم البنود التي تقوم عليها آلية البناء الريفي وكيفية الاستفادة منها، بالإضافة إلى مقابلة أحد أعضاء المجلس الشعبي البلدي الذي قدم لنا بدوره بعض الشروحات والبيانات الإحصائية حول الموضوع.

الاستمارة: تضمنت 45 سؤالا مقسمة إلى أربعة محاور وفقا لفرضيات وأهداف الدراسة، وقبل تطبيق الاستمارة تم تحكيمها من طرف محكمين من أساتذة جامعة عباس لغرور خنشلة، تم بموجبها إلغاء عدة أسئلة وإضافة أخرى، لتصبح الاستمارة في شكلها النهائي بعدد 41 سؤالا.

9- نظريات التنمية

مازال موضوع التنمية يثير الجدل والنقاش في مختلف الدوائر العلمية، ونظرا لاستخدامه في السياسات العلمية المتباينة واختلاف المنطلقات الفكرية والإيديولوجية وحداثة استخدامه في التراث السوسيولوجي، وفي إطار المراجعة النظرية في علم الاجتماع، تعددت المجالات التي بذلت في تصنيف النظريات، حيث أن كل اتجاه يحدد مسار التنمية من زاوية معينة والمرتبطة أساس بالتنمية الريفية.

الفروقالريفيةالحضرية:

أدرك الفلاسفة قبل علماء الإجتماع الفروق الواضحة بين مجتمع القرية ومجتمع المدينة من حيث النشاط الاقتصادي وضروبه السياسية.

كما أن التفرقة بين الريف والحضر تفرقة قديمة عبر الزمان وأن الخصائص التي توضح تلك الفروق خصائص متحولة أيضا بحيث لايمكن القول بانه لايوجد مجتمع ريفي خالص أو حضاري بحت(غريب محمد سيد أحمد,بدون تاريخ,ص 127)

وقد اكتسبت الدراسة الفروق الريفية الحضرية طابعا علميا نتيجة التطورات التي طرأت على مناهج البحث في علم الإجتماع.

أولا:استخدام المحكات المتعددة في التمييز بين الريف والحضر من خلالا سهامات بعض العلماء:

ا.'ورث' و'رادفيلد' يعتقدورث أن المدينة مسؤولة عن وجود الحياة الريفية أوهي متغير رئيسي في تفسير ظواهر اجتماعية معينة ومهنا الفروق الريفية الحضرية فهو يرى أن الحضرية أسلوب للحياة وأن المدينة تتميز عن الريفب عدة خصائصمنها :

1. تتمتع بحجم سكاني كبير.
2. تزيد فيها الكثافة السكانية.
3. تتميز بالنمو وتضخم الذي يصاحبه ظهور طابع علماني.
4. المدينة غير متجانسة أي أنها تضمن وعيات مختلفة من السكان والطبقات الاجتماعية والجماعات الفرعية والمستويات التعليمية والمهن.
5. تشيع فيهاالعلاقات الثانوية على حساب العلاقات القرابية .
6. سود فيها الضبط الاجتماعي الرسمي المتمثل في القانون وأجهزته على حساب الضوابط الاجتماعية غير الرسمية كالعادات والعرف والأخلاق والمعايير و غيرذلك (عدلي علي أبو طحون ,1997, ص ص 27-28).

وقد ظهر التناقض بين الريف والمدينة في عهد المفكرالعربي 'ابن خلدون' حيث اهتم بتميز بين البدو و الحضر كما أسفرت جهود عالم الاجتماع الفرنسي 'دوركايم' على ثنائية تقوم على أساس التفاعل بين المجتمع المتجانس يتسم بالتضامن العضوي ومجتمع غير متجانس يقوم على التضامن الآلي(فادي عمر الجولاني,1993,ص 124).

II. 'سيروكين' و'زيمرمان' الثنائية الريفية الحضرية :من أقدم المحاولات التي بدلتلتحديد خصائص المجتمع الحضري عن طريق مقارنته بالمجتمع الريفي وعرفت هذه الثنائية الريفية الحضرية بمدخل مركب السمات الذي اعتبر من المداخل الهامة لدراسة هذا النموذج من المجتمع المحلي وتتلخص محاولتهما في نظرتهما إلى "المهنة" حيث تمثل المحك الأساسي لما بين نموذج المجتمع من فروق واختلافات ويربطها سلسلة أخرى من الاختلافات أو الخصائص وهي:

1. **المهنة**: تتمثل الخاصية الأولى للمجتمع الحضري في نظر سيروكين وزيمرمان في أن جمع الأفراد يشتغلون في التجارة والصناعة والحرف والإدارة وفي مقابل ذلك يغلب العمل الزراعي في المجتمع الريف الذي نجمع نه ارتباط شديد بالأرض والجماعات القرابية وابتعاد واضح عن التخصص والتقسيم الدقيق للعمل(السيد عبد العاطي, 1998, ص ص 68-69)

2. **البيئة**: يرى سيروكين وزيمرمان ان المجتمع الريفي بطبيعته ونظر لسيطرت العمل الزراعي أنه مجتمع أكثر مايكون ارتباط أوخضوعا للبيئة الطبيعية, وكما أن أغلبيةالبيئة الطبيعية وسيطرتهاعلى البيئة الاجتماعية والإنسانية هي من أهم ما يميز نموذج المجتمع الريفي, عكس ذلك يعش المجتمع الحضري حياته في عزلة نسبية عن البيئة الطبيعية الأمر الذي يجعل للبيئة الاجتماعية والبشرية غلبة وسيطرة واضحة.

3. **حجم المجتمع**: استخدام متغير الحجم كمحك للتمييز بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري واعتبر سيروكين وزيمرمان المجتمع المحلي الريفي مجتمع صغير بطبيعته وأن ثمة علاقة عكسية بين الريفية والعمل الزراعي وبين حجم المجتمع بين يتميز النموذج الحضري بكبر الحجم و بالتالي فتم علاقة طردية بين الحضرية واتساع الحجم.

4. **كثافة سكان**:يتميز المجتمع الريفي حسب سيروكينوزيمرمان بانخفاض الكثافة السكانية على العكس من نموذج المجتمع الحضري الذي ترتفع فيه معدلات الكثافة السكانية كسمة مميزة.

5. **التمايزالاجتماعيوالتدرجالطبقي** : تختلف أنساق المكانة والتمايز والتدرج الطبقي في نظر سيروكين وزيمرمان اختلاف بين في نموذج المجتمع المحلي الريفي والحضري وذلك نتيجة لاختلاف مقومات التركيب المهني حيث في المجتمع الحضري ترتكز أن ساق التدرج الطبيعي على العلاقات الاجتماعية الثانوية أما في المجتمع الريفي فهيمسائلشخصية بحتة عكس المجتمع الحضري الذي تندرج فيهاالأعمال والمهن حيث

تؤسس المكانة الاجتماعية والطبقية للفرد ومايحققهلنفسه من كسب مادي بعيدا كل البعد عن انتمائه كجماعة قرابية معينة كعامل من عوامل كسب المكانة (المرجع نفسه ,ص ص 70-71).

6. الحراك و التنقل: يرى كلمنسيروكينوزيمرمان أن الحراك بأشكاله المكانية والمهنية والاجتماعية أقل كثافة في المجتمع الريفي عنه في المجتمع الحضري وأن معدلاته في صورها المختلفة ترتبط ارتباطا طرديا مع زيادة الحضرية ويستثني من ذلك ما يتميزبه المجتمع الريفي من ارتفاع في معدلات التنقل الفيزيقي- الهجرة-من الريف إلى المدينة وتبقى أشكال الحراك الأخرى, المهني والاجتماعي في المجتمع الريفي أقل وضوحا وكثافة مقارنة بمعدلاتها في المجتمع الحضري (المرجع نفسه,ص 72) .

ثانيا:استخدام المحك الواحد في التمييز بين الريف والحضر

يقوم هذا الاتجاه على الرجوع إلى محك واحد في التمييز بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري ويقوم على أساس الحجم أو عدد السكان من هدا مثلا مايراه "تيزديلtisdole" من وان التحضرهو 'عملية التركيز السكاني 'وهي عملية تجريب طريقتين :تتمثل إحداهما في تعدد نقاط التركيز, أما الثانية فتتمثل في نمو التركيز القروي ومما يتسقمع هذا الاتجاه انه يمكن تعريف المدنب أنها من اطقال تركيز السكاني ومع ذلك فانه حجم المجتمع هو المحك الوحيد الذي يشيع استخدامه بدرجة واسعة في التمييز بين الريف والحضر (محمد الجوهري,1997,ص 193)

10- الماركسية وقضايا التنمية والتخلف

أ- **الماركسية الكلاسيكية:** قدم **ماركس** نموذجا عاما لتطور المجتمعات الإنسانية وحاول تبعا له تفسير النظم السياسية والاجتماعية والثقافية بإرجاعها إلى الظروف المادية للحياة، استنادا إلى مناقشاته حول البناء الفوقي وقوانين التطور الاجتماعي والدور الذي تلعبه علاقات الإنتاج، حيث حدد **ماركس** خمس مراحل لتطور ونمو المجتمعات، ولعل أهم هذه المراحل هي: أ-مرحلة الإنتاج البدائي، ب-مرحلة العبودية،

ب- مرحلة الإقطاع، د-مرحلة الرأسمالية، هـ-مرحلة الاشتراكية.

ج- **الماركسية المحدثة:** تنظر الماركسية المحدثة الى التنمية على أنها تحسين في الحالة الاجتماعية للمجتمع واهتمت بالتناقض القائم بين الإمبريالية وشعوب العالم الثالث، ودعت إلى ضرورة فهم العالم باعتباره وحدة متكاملة.

ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه نجد **بول بارون وشارل بتلهايم** وغيرهم، أما الأول يعتقد أن التنمية ثورية وليست تطورية، وأن التخطيط الشامل هو الطريق إلى التنمية الاقتصادية السريعة، أما **بتلهايم**فيرى أن ظاهرة التخلف ترتبط بعدة عوامل منها التبعية، الاستغلال والتجمد، في حين يرى آخرون أن التخلف هو نتاج للعلاقات الاقتصادية التاريخية بين الدول المتقدمة والمتخلفة، وتمتاز الماركسية المحدثة بالتعددية وأهمها (نظرية الإمبريالية، نمط الإنتاج، التبعية). (أبوكريشة، 2003، صفحة 63)

ولقد وجهت عدة انتقادات إلى الفكر السوسيولوجي سواء القديم أو الحديث، منها:

- فيما يخص التحول الحتمي إلى الاشتراكية فإن الثورات الشيوعية قد حدثت في بلدان شبه رأسمالية ولم تحدث في أكبر البلدان الرأسمالية مثل ألمانيا.
- افتقار الفكر الماركسي في تحليله للتنمية للبديل الذي يعتبر مطلب أساسي لأي نظرية في التنمية.
- يؤكد الواقع أنه لا يوجد نموذج عالمي واحد شامل للتنمية وفق المفهوم الماركسي.

الأسس والمعايير السوسيولوجية في التنمية الريفية:

لكي تحقق برامج التنمية الريفية أهدافها، فلابد أن يضع المسؤولون عند تصميم البرامج الإنمائية الريفية وتخطيطها في اعتبارهم مجموعة من المعايير الواجب توافرها وأخذها بعين الاعتبار في عملية التنمية الريفية، وتتمثل هذه المعايير والشروط في:

1-ضرورة أن تأتي المبادرة والدافعية إلى التنمية الريفية من داخل عقول القرويين لتحقيق نمو اقتصادي سريع، فالقرويون يشعرون بالاحتياجات بشكل عام داخل قراهم لجعلها ذات تأثير فعال؛ أي ترجمتها إلى واقع سلوكي ملموس ومثمر بدلا من احتياجات عامة غير محددة.(التابعي، 2007، الصفحات 69-70)

2-ضرورة إيقاظ الوعي الاجتماعي بين القرويين باعتباره من الركائز الأساسية في اتجاه برامج التنمية الريفية.

3-ضرورة الانتفاع بالحوافز الدينية في التنمية الريفية، فهي التي تحركهم وتستقطب تأييدهم وحماسهم بدرجة كبيرة في تطور المجتمع وتحديثه.

4-المشاركة الشعبية في التنمية الريفية.

5-ضرورة دراسة القيم الاجتماعية واتجاهات القرويين عند التخطيط للتنمية الريفية، حيث أن تجاهل النسق القيمي والاتجاهات والمعتقدات يؤدي حتما إلى فشل البرامج الإنمائية. (التابعي، 2007، الصفحات 75-76)

6-ضرورة النظر إلى التنمية الريفية برؤية تكاملية؛ أي أنه من الضروري إحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية وسوسيولوجية وثقافية حتى يتحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي سريعا.

7-ضرورة أخذ الصراعات الاجتماعية القائمة في الاعتبار عند التصميم لبرامج التنمية الريفية، فهي تحدد إلى حد كبير موقف الأفراد من هذه المشاريع بين مؤيد ومعارض.

8-ضرورة الاهتمام بالمشاريع الإنمائية الاكثر أهمية والتي يمكن أن تحقق نتائج سريعة وملموسة لأهالي القرية. (التابعي، 2007، الصفحات 77-78)

9-ضرورة توافر الموارد الطبيعية والمادية والبشرية اللازمة لتحقيق التنمية الريفية.

10-ضرورة أن تكون التنمية الريفية ثورية في طبيعتها؛ أي أن يحشد المجتمع كل طاقاته لتحقيق اكبر قدر من التغيرات البنائية والوظيفية في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

11-ضرورة التعمق في فهم تاريخ المجتمعات الريفية المراد تنميتها إلى جانب الدراسة الآنية لظروف هذه المجتمعات حتى نصل إلى تفسير متكامل لحاضرها، ومن خلال فهمنا لماضيها نستطيع أن نحدد المسار المستقبلي لها. (التابعي، 2007، صفحة 81)

11- كيفيات إنجاز البناء الريفي

تحدد التعليمة الوزارية المشتركة رقم 06 الخاصة بالسكن الريفي والصادر في جويلية 2002 شروط التأهيل للاستفادة من إعانات الصندوق الوطني للسكن وتضبط كيفيات منحها واستعمالها والخاصة بعمليات التهيئة أو توسيع سكن موجود أو بناء سكنات جديدة، ويرجع ذلك للقرار الوزاري المشترك والمؤرخ في 19 شعبان عام 1421هجرية الموافق لـ25 نوفمبر سنة 1994م والذي يحدد كيفيات تطبيق المرسوم التنفيذي رقم 94-308 المؤرخ في 28 ربيع الثاني عام 1415 هجرية الموافق لـ14 أكتوبر 1994م والذي يحدد قواعد تدخل الصندوق الوطني للسكن في مجال الدعم المالي، ويهدف إلى:

- إعادة تنمية الفضاءات الفلاحية الريفية.

- تثبيت سكان الريف بقراهم.
- عودة السكان الذين فروا من التجمعات المعزولة أو المتضررة من جراء الظروف الأمنية.

ولتحقيق هذه الأهداف يتطلب إنجاز مخطط عملي يرمي إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان الريف من خلال لامركزية الإجراءات المتعلقة بمنح الدعم، وكذلك تحديد مستوى الإعانات الواجب إعطاؤها من أجل تهيئة أو توسيع سكن موجود أو بناء سكنات ريفية.(الريفي، 2002، صفحة 01)

مبلغ الإعانات المالية وكيفية الاستفادة منها

طبقا للتعليمة الوزارية المشتركة رقم 06 والخاصة بالسكن الريفي الصادر في جويلية 2002 الصفحة رقم 01 والتي تنص على أن مبلغ الإعانة للسكن الريفي يكون محدد كالآتي: من 400.000 د.ج إلى 500.000 دج حسب الدخل وفقا لأحكام المادة رقم 05 من القرار المذكور واتخذت الإعانة منحى تصاعدي، حيث بدأت من 400.000 دج إلى أن وصلت 700.000 دج.

أما كيفية الاستفادة منها فتخضع لشروط حددها القانون وفقا لتقدم الأشغال، وتدفع الإعانة من طرف الصندوق الوطني للسكن حسب نسبة تقدم الأشغال، وهي كالآتي:

* 20% من المعونة عند استكمال الأساسات.
* 20% من المعونة عند استكمال الأشغال الكبرى.
* 60% من المعونة عند استكمال جميع الأشغال.

أما كيفية الحصول على الاستفادة فتخضع لشروط أقرها القانون والمتمثلة فيما يلي: .

* طلب الدعم من الصندوق الوطني للسكن.
- وثيقة تثبت أن المترشح منخرط في برنامج المخطط الوطني للتنمية أو يمارس نشاط فلاحي.
* تصريح شرفي يثبت أن المترشح وزوجته لم يستفيدوا من سكن أو إعانة مالية موجهة للسكن، بالإضافة إلى عدة إجراءات يستوجب على المستفيد اتباعها منها إيداع الملف ودراسته والمصادقة عليه من طرف المصالح المختصة، وصولا إلى تبليغه مقررة الاستفادة مع التأطير التقني والمتابعة الميدانية للمصالح التقنية.

تحليل وتفسير المعطيات الميدانية

جدول يبين نوع الجنس

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
ذكور	96	%96
إناث	04	%04
المجموع	**100**	**%100**

يتضح من خلال الجدول الخاص بجنس أفراد العينة أن نسبة الذكور المتمثلة في 96% أكبر بكثير من نسبة الإناث والمقدرة بـ04%، ويعود ذلك إلى طبيعة المجتمع الريفي الذي يفرض مسؤولية توفير السكن على الرجل ويعفي المرأة من ذلك، كما أن الرجل قد يعتبر نفسه عالة إذا كان يقطن في بيت لزوجته فقد يسبب له حرج بين سكان الريف، كذلك نجد أن الرجل أكثر إقبالا على طلب الاستفادة من السكن الريفي كونه أكثر قدرة على تحمل المصاعب كذلك نجد أنه من بين شروط الحصول على سكن ريفي هو امتلاك قطعة أرض و التي في الغالب ما تكون ملكا لنسبة كبيرة من الرجال عكس النساء.

أما عامل السن فنجد أن الفئة العمرية الأكثر نسبة هي الفئة من 40 إلى 50 سنة؛ أي ما نسبته 30% ثم تليها فئة 50 إلى 60 سنة بنسبة 25% وبعدها الفئة من 30 إلى 40 سنة بنسبة 19% ثم تليها فئة 60 سنة فما فوق بنسبة 15% وأخيرا فئة 20 إلى 30 سنة بنسبة 11%، وعليه فإن اكبر نسبة من مجتمع البحث تمثلت في فئة الكهول الممثلين لأرباب الأسر والمعيلين لها والباحثين عن مقر للاستقرار فيه، وبالتالي فهي الفئة الاكثر إقبالا على طلب السكنات الريفية كونها من بين الحلول الآنية لمشكلة السكن.

أما الفئة الطالبة للسكن الريفي فنجد أغلبيتها؛ أي ما يقارب 70% ولدوا بالريف وما نسبته 30% ولدوا بالمدينة، وهذا ما يفسر مدى تشبث هذه الفئة بالريف خدمة لأرضهم والاستقرار بها، أما نسبة 30% المولودين بالمدينة فهم كذلك يسعون إلى العودة إلى الريف تجنبا لضجيج المدينة ومحاولة الاستثمار في أراضيهم وخدمتها، إضافة إلى صعوبة الحصول على السكن بالمدينة.

كما نجد أن أغلبية المبحوثين متزوجون، حيث بلغت نسبتهم 75% والراغبين في الحصول على البناء الريفي قصد إيواء أفراد العائلة وتوفير الحماية لهم، والأمن والاستقرار، أما فئة

العزاب فبلغت 15% وتأتي في المرتبة الثانية وذلك لرسوخ فكرة الزواج المبكر لسكان الريف، وفي المرتبة الثالثة والرابعة نجد فئة المطلقين والأرامل بنسبة متقاربة.

أما فيما يخص المستوى التعليمي للمبحوثين فنجد أن معظمهمامين بنسبة 80% وذلك راجع لكون أغلبهم تفوق أعمارهم 40 سنة، حيث في الأرياف لا يعيرون أهمية للدراسة بقدر ما يركزون على عمل الأرض وخدمتها وتطويرها، وتأتي في المرتبة الثانية فئة ذوي المستوى الابتدائي والمتوسط بنسب متقاربة؛ أي ما نسبته 10% و08%، وهذا راجع لوجود صعوبات تواجههم في الالتحاق بالمدرسة بسبب انعدام المواصلات، إضافة إلى عدم وجود حوافز ورغبات للتعلم، وتأتي في المرتبة الأخيرة فئة ذوي المستوى الثانوي بـ02% وهذا راجع لصعوبة الالتحاق بالثانوية مما يضطرهم إلى الذهاب إلى المدينة للتعلم بأعداد قليلة جدا مما يجعلهم يستقرون بأطراف المدينة ويؤدي إلى خلق بناءات فوضوية.

أما عن الحالة الاجتماعية لسكان الريف، فنجد أغلبيتها حالة سيئة أي نسبة 80%، يرجع ذلك الى أن معظمهم من كبار السن ليس لهم دخل يكفيهم ويسد رمقهم مما يجعلهم يعيشون حياة مزرية، وتأتي بعدها في المرتبة الثانية الفئة المتوسطة.

أما عن نوعية السكنات فأغلب المبحوثين؛ أي ما نسبته 95% يملكون منازل مهترئة ومتصدعة بها شقوق لأنها أنجزت من الطين وسقوفها من الزنك ترجع إلى الحقبة الاستعمارية، أما الذين لا يملكون منازل بالريف فكانت نسبتهم 04% ويرجع ذلك لهجرتهم وتركهم للريف مبكرا والتحاقهم بالمدينة لما تمثله من عوامل جذب (العمل، الرفاهية) بالإضافة إلى الأسباب الأمنية.

تؤكد نسبة المبحوثين والمقدرة بـ 80% أن أغلب السكنات القديمة تفتقر للضروريات كانعدام قنوات الصرف الصحي والتزود بالمياه الصالحة للشرب والكهرباء...الخ.

كما توصلت الدراسة إلى أن ما نسبته 100% من فئة المبحوثين أودعوا ملفات للحصول على البناء الريفي ليمكنهم من الحصول على الإعانة المالية للدولة، هذه الأخيرة تم قبولها وأن مجموع الإعانات المسجلة لغاية ديسمبر 2015 هو 1630 وأن عدد السكنات المنطلقة هي 1482 سكن.

وما يمكن ملاحظته أن المبلغ المخصص لهذا الغرض هو 700.000 دج وهو مبلغ غير كاف لإنجاز مسكن يحتوي على ضروريات الحياة اليومية، لأن أغلب سكان الريف ليس لديهم موارد أخرى يعتمدون عليها، كما أقر أغلب المبحوثين أن هناك صعوبات إدارية وبيروقراطية جمة تعرقل

المستفيدين في الحصول على الإعانة، بالإضافة إلى المساحة المخصصة لهذا الغرض والمقدرة بـ 64 م^2 وجدوها غير كافية، ويرجع ذلك لطبيعة العائلة الريفية ذات العدد الكبير من الأفراد.

توصلت الدراسة إلى أن أغلب المبحوثين يعتمدون على التضامن فيما بينهم لبناء سكناتهم الريفية، حيث أن المجتمع الريفي يتصف بما يسميه **دوركايم** بالتضامن الآلي، وهو ما يطلق عليه عند أبناء المنطقة (التويزة) وهي عبارة عن موروث ثقافي معمول به في المناطق الريفية، بالإضافة إلى أن أغلب السكنات المنجزة تتواجد بالقرب من المرافق الأساسية كالتعليم والصحة وذلك راجع للسياسة العامة للدولة والمنتهجة في تنمية المناطق الريفية، مما أدى إلى تطور المناطق الريفية عكس ما كان عليه سابقا، حيث عانى من البؤس والفقر والتخلف والهامشية، مما أضفى على المناطق الريفية هجرة عكسية من المدينة إلى الريف من الاستفادة بالمزايا التي تقدمها الدولة للقاطنين بالريف، زد على ذلك تطور وسائل النقل في المناطق الشبه حضرية كمنطقة موضوع البحث التي عرفت تطور في هذا المجال، وهو ما أكدته الدراسة السوسيولوجية التي تجعل من وسائل النقل كأداة للتنمية على حد تعبير **بارغس، هومروويت، بارك** في موضوع الإيكولوجيا الحضرية. (قيرة، 2004، الصفحات 51-52)

أما فيما يخص البناء الريفي لوحده هل هو كاف لاستقرار الأفراد، فنجد أن أغلب المبحوثين يرون أن البناء الريفي وحده غير كاف لاستقرار الأفراد في الريف، حيث يستوجب على الدولة توفير حاجيات مكملة كالمرافق العامة الضرورية، الشيء الذي تفتقده معظم المناطق الريفية.

توصلت الدراسة إلى أن نسبة 69% تقر بتناقص العزلة في المناطق الريفية مقارنة بالسنوات الماضية، وهذا راجع لتحسن أوضاعهم الاقتصادية والأمنية في المناطق الريفية لاسيما دور البناء الريفي الذي ساهم في انتعاش المناطق المعزولة وعودة السكان إلى المناطق الريفية بفضل تحسن الأوضاع الأمنية خاصة خلال الأزمة الأمنية التي عرفتها البلاد أو ما يطلق عليها (العشرية السوداء)، الشيء الذي ساهم بدوره في استقطاب السكان وجذبهم نحو الريف، وهو ما يمثل الهجرة العكسية قصد الاستفادة من الامتيازات التي منحتها الدولة، كما أن هاته السياسة أصبحت عامل جذب للسكان الذين يقطنون في الأحياء الهامشية بالمدينة، الشيء الذي يؤدي في المستقبل القريب إلى محاولة التقليل من البناء والسكن الفوضوي في المدن، حيث ثبت أن هذا العامل له دور في القضاء على السكن الفوضوي.

من خلال مناقشة وتحليل البيانات توصلت الدراسة إلى نتائج عامة أهمها:

1-أن مشاريع البناء الريفي ساهمت وبقسط كبير في استقرار السكان بالريف.

2-لوحظ تناقصا في العزلة بعد انتشار السكنات الريفية.

3-تحسن نوعية السكن من خلال الدعم المادي الممنوح للمستفيدين.

4-أغلب المساكن التي يقيم بها المبحوثينأنجزت في إطار إعانة الدولة.

5-المساحة المخصصة للبناء الريفي غيركافية بالنظرللعدد الهائل من أفراد الأسرة الريفية، لذا يلجأ المبحوثين لتجاوزها.

6-الإعانة المالية المخصصة للبناء الريفي غيركافية بالنظر إلى غلاء مواد البناء وبعد أماكن البناء عن السوق.

7-أن عائق ملكية الأرض أدى الى تناثر البناءات الريفية وعدم تشكلها في تجمعات أعاق إنجاز مرافق عمومية.

8-بالرغم من النقائص التي تشهدها معظم المناطق الريفية إلا أنها شهدت تطورا ملحوظا من أجل إنعاش الفضاءات الريفية والنهوض بالريف.

9-أن السكن الريفي ساهم في التقليص من البناء الفوضوي في المناطق الحضرية بفضل الهجرة العكسية التي عرفتها المناطق الريفية قصد الاستفادة من الامتيازات التي منحتها الدولة في هذا الإطار.

من خلال النتائج السالفة الذكر، تكون الدراسة قد أجابت على التساؤل المحوري وأكدت مدى صدق فرضيات الدراسة التي مفادها أن البناء الريفي ساهم بقسط كبيرفي التقليل من الهجرة الريفية نحو الحضروالتي بدورها أدت إلى نمو المدن وذلك من خلال الهجرة العكسية التي عرفتها المناطق الريفية في منطقة البحث، كما أكدت الدراسة صدق الفرضيات الفرعية والتي تقر بأن للبناء الريفي دور كبيرفي استقرار السكان بالريف وترقية حياتهم وتحسينها من خلال الدعم المادي الذي تقدمه الدولة وهو مؤشر على الاهتمام بجودة الحياة.

13- الخاتمة

لقد أدركت الدولة الجزائرية أن هيكلة وإعادة تأهيل الريف تبدأ من خلال وضع استراتيجية وطنية للتنمية الريفية من خلال إنجاز العديد من المشاريع التنموية والتجديد الريفي والدعم الفلاحي ومشاريع القروض الموجهة للفلاحين، إلى جانب المشاريع الأخرى كالبناء الريفي وهذا من أجل الحد من

النزوح الريفي وعدم استنزاف العقار وكذا عرقلة عملية التنمية الحضرية بالمدينة التي يمكن تجاوزها للتغيير نحو الأفضل، والتقليل من البناءات الفوضوية وتشويه المنظر الجمالي والفني للمدينة. فتطوير الريف يحد من الهجرة إلى المدن الكبرى ويخفف الضغط عنها، كما يعيد توطين الأعداد المتزايدة من السكان في قراهم، ورغم كل هذا تبقى التنمية المتكاملة مطلبا تسعى إليه كل الأطراف.

قائمة المراجع:

1.إسماعيل قيرة. (2001). **في سوسيولوجية التنمية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

2.إسماعيل قيرة. (2004). **علم الاجتماع الحضري ونظرياته**. قسنطينة: منشورات جامعة منتوري.

3.السكن الريفي. (2002). **كيفيات تطبيق عمليات السكن الريفي في إطاراجراءات التنمية الريفية.** الجزائر: تعليمة وزارية رقم 06.

4.السيد حنفي عوض. (1997). **سكان المدينة بين الزمان والمكان**. الإسكندرية: المكتب العلمي.

5.السيدعبد العاطي السيد (1998) **علم الإجتماع الحضري**.الجزء الأول الإسكندرية دار المعرفة الجامعية.

6.*الشبكة الاستراتيجية*. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من *7.www.t1t.net/book/save.php?action_save&id.*

8.أندرو بشير. (1995). **مدخل علم اجتماع التنمية**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

9.حامد الشريف. (1994). **المشكلات العملية في جريمة البناء دون ترخيص**. الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية.

10. سميرة أحمد. (1992). **الدراسات في نتائج البحث العلمي**. مصر: عالم المكتبات.

11. عبد الرحيم أبوكريشة. (2003). **نظريات التنمية**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

12. عدلي علي أبو طاحون:(1997).**علم الإجتماع الريفي**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

13. غريب محمد سيد أحمد : (بدون تاريخ). **علم الإجتماع الريفي**، الإسكندرية ,دار المعرفة الجامعية.

14. فادية عمر الجولاني:(1993).**علم الإجتماع الحضري**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.
15. قاموس عربي-عربي. (بلا تاريخ). **قاموس ومعجم المعاني متعدد اللغات والمجالات**. تم الاسترداد من www.almaany.com/ar/dict/ar-ar.
16. كمال التابعي. (2007). **مقدمة في علم الاجتماع الريفي**. القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.
17. محمد الجوهري:(1997) **دراسات في علم الإجتماع الريفي و الحضري**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
18. نخبة من الأساتذة. (1975). **معجم العلوم الاجتماعية**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.